



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الانسحاب الامريكي من العراق بين المصادقية واستمرار الشركات الامنية

اسم الكاتب: د. وائل محمد اسماعيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2118>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 12:51 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



## الانسحاب الامريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الامنية

الدكتور

وائل محمد اسماعيل<sup>١</sup>

قمة

حظيت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس باراك اوباما بأهمية استثنائية. وذلك لأسباب عديدة لعل أبرزها هو انفراد الرئيس اوباما بمنهج التغيير وانفراط عهد الميل الوسع إلى التورط في الأزمات والحروب كما كان في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن إلا أن ذلك يعني أن التغيير غير محسوب ومدروس ومخطط له فقد عرف عن القادة والرؤساء الأمريكان قدرتهم الفاتحة على تغيير سياساتهم المرحلية وصولاً إلى أهدافهم الكبرى التي تحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالتالي فإن القول المعلن رسمياً لا يمكن أن يفصح عن النوايا الحقيقية للسياسة فالمخفي والمستور ربما لا يمكن التكهن به .

وفيما يتعلق بنوايا وأغراض الرئيس اوباما إزاء العراق فقد ذكر مراراً أنه كان ضد غزو العراق تصميماً وعملاً إلا انه لم يصوت ضد القرار لأنه لم يكن نائباً في الكونغرس الداخلي المحلي الذي رشح عنها حينئذ . وما صرح عنه وأعلنه كإستراتيجية عملانية للانسحاب من العراق بصورة كاملة نهاية عام ٢٠١١ . لم يكن وليد صنيعته وإنما كان مهيناً لقرار سابق اتخذته إدارة بوش الابن الاتفاق مع الحكومة العراقية في الاتفاقية الأمنية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة والتي تعرف

باتفاقية (صوفا) المختصر للاتفاقية باللغة الانكليزية والتي يطلق عليها العراق مسمى اتفاقية سحب القوات الأمريكية في ١٧/١١/٢٠٠٨.

على الرغم من أن قرار الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن على سبيل المنحة أو الهبة أو الهبة التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعراق شعبا وحكومة . وإنما أملت ظروف داخلية في الدولتين العراق والولايات المتحدة ناهيك عن ظروف إقليمية ودولية .

إذ لم يكن وارد في أدراك الأمريكان شعبا وساسة بعد كل الخسائر والتكاليف التي صرفوها لاحتلال العراق أن يتركوه في أمد قريب ومحدود . بل ينبغي أن يستمر الاحتلال لأمد طويل . هذا ليس كتحصيل حاصل لقراءة معينة للأمن القومي الأمريكي وإنما لمسار الجيوبوليتيكا ، فهي الحاسمة وهي المقررة لأذهان الساسة الأمريكان . وهي تضم الموقع والموارد الإستراتيجية والنفوذ والتأثير وتحدي التهديدات والتحديات للهيمنة الأمريكية لهذا يعلن البعض على أن خسارة الولايات المتحدة الحقيقية في العراق لا تحسب مالياً أو بشرياً وإن كانت مؤلمة لهم بل تحسب من خلال المصادقية في الانسحاب الحقيقي وما ينتجها فعليا من نجاحات ومصالح بعيدة المدى .

فهل الولايات المتحدة جادة في هذا القرار؟ وماهي البدائل المحتملة ربما لإعادة النظر بالقرار؟.

يبرز هنا متغير الانسحاب وعلاقته بالشركات الأمنية في العراق . وكذلك علاقة الانسحاب بتوافر الاستقرار الأمني في العراق وزوال التهديدات الإقليمية لسيادته . ناهيك عن ربط متغير الانسحاب بمهام أخرى خارج العراق ترتبط بأفغانستان أو بالبيئة الإقليمية المجاورة للعراق والتي بدأت تتعرض لمزيد من التغييرات لا بد أن تنعكس على إستراتيجية الانسحاب من العراق .

فعلى الرغم من إعلان الرئيس اوباما انتهاء المهام القتالية في العراق في ٢٨ آب ٢٠١٠ ، ورفع الوصاية الأمريكية عنه كأى بلد مستقل وحر في رسم مستقبله . ألا أن ثقة عموم العراقيين تكاد معدومة بالحرب التي كلفت الميزانية الأمريكية أكثر من ثلاث تريليون دولار وخسائر بشرية جسيمة . فهل الانسحاب سيعني البقاء فيما بعد ؟ أم سيكون معبرا لترتيبات أشبه بالنفوذ المستمر على العراق ؟ أم سيحل بلباس آخر يشبه الاحتلال شكلاً ومضموناً . البحث في طياته محاولة لمسبر غور ملف الانسحاب عبر آلية لاستمراره بأوجه جديدة منها استمرار المتعاقدين الأمنيين أو

<sup>1</sup> وقعت الاتفاقية في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وتم اقرارها من قبل البرلمان العراقي في ٢٧ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ ، وبمقتضى حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ٢٠٠٩ . اتفاق بين جمهورية العراق والولايات المتحدة . المادة الثلاثون ، الموقع الرسمي للحكومة العراقية.

شركات الأمن أو المرتزقة أو ظل الاحتلال . فالي أي مدى ستصدق التحليلات والتأويلات التي قيلت أو ستقال نهاية هذا العام وما قبله عن الانسحاب الأمريكي من العراق؟ وما هو مصير الاتفاقية الأمنية أو اتفاق سحب القوات كما يسميه العراق من حيث الترتيبات الجديدة لآليات العلاقة مع الولايات المتحدة؟ . اختزل البحث الإجابة من خلال الغور في موضوع الشركات الأمنية العاملة في العراق ،

بحرى الانسحاب الأمريكي منه .

في محاور ستة:

١- ماهية الشركات الأمنية .

٢- أسباب نمو الظاهرة والإطار القانوني حولها .

٣- إشكالية مهام ووظائف الشركات .

٤- أنواع الشركات الأمنية في العراق .

٥- الانسحاب الأمريكي من العراق .

٦- مستقبل الشركات الأمنية في العراق .

### ١- ماهية الشركات الأمنية

وتحت مسميات عديدة مثل الشركات الأمنية، أو المتعاقدين أو قوات عسكرية خاصة، أو قوات أمن والتدريب وقوات الحماية. أو المرتزقة. تقوم هذه القوات بخصخصة العنف أو الارتزاق الاستثماري التي تقوم به شركات عسكرية خاصة توفر الجيوش البديلة للقيام بالمهام التي لا ترغب جيوش الدول الموجودة في مناطق الاضطراب القيام بها<sup>١</sup>.

ولقد تزايدت ظاهرة منظمات الارتزاق أو شركات الأمن الخاصة في العالم حتى بلغت (٣٠٠) منظمة وشركة ويبلغ حجم النشاط المالي لتلك الشركات نحو (٢٠٠) مليار دولار، وأغلبهم يعملون في تصريف الأسلحة للشركات الامريكية خاصة شركة أمريكان أكسبرس وشيرسون ليمان وأركو واتي لوكهيد.

ويعود تاريخ استثمار المرتزقة في السياسة الخارجية الامريكية الى حرب فيتنام، حيث كان (العمليات السوداء للمرتزقة)) بالتخريب والأغتيالات<sup>٢</sup>.

١- يوسف النيرب، المرتزقة جيوش الظل، الرياض، مكتبة العبيكان، ط٨، ٢٠٠٨، ص٢-٨ .

٢- ص٩-٢٢ .

كما تسمى تلك القوات بالمنظور الرسمي الامريكى بالقسم الخامس للقدره العسكريه الشامله جيش الظل او شركات المرتزقه او المتعهدين وتعد شركة بلاك ووتر (الماء الاسود) من اقوى شركات المرتزقه السريه<sup>1</sup>، ومقرها براري وغابات كارولينا، حيث تواجه هذه الشركة اتهامات جديده بممارسه القتال، ودعارة الأطفال وتهريب الأسلحة وتدمير شرائط مصورة تحتوي على أدلة، والتهرب من الضرائب وتجدر الاشارة الى ان بلاك ووتر قد غيرت اسمها وتعمل الان تحت اسم (xe) واسماء اخرى كـ تحت اشراف (برينس) الذي استقال من منصبه كرئيس للشركه<sup>2</sup>.

لقد اقترن احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بتعاظم استخدام وتدريب قوات اجنبيه بواسطه القطع الخاص في امريكا، وكانت دول امريكا اللاتينية التي عارضت شعوبها وحكوماتها غزو العراق ضحاى لفرق الموت والسياسات القمعية التي تحضى برعاية امريكى. وتحولت الى ساحة جديده لمراكز التحدي والتدريب للمرتزقه الذين اشتركوا في حرب العراق.

ومن بين اكبر تشكيلات للجنود غير الامريكيين الذين جلبتهم شركة بلاك ووتر الى العراق مجموعة تشيلية من رجال الكوماندوز السابقين، وبعضهم تدرب او خدم في ظل الحكم العسكري الدكتاتورى الوحشى للجنرال اوغيسكو بيونيشيه<sup>3</sup>.

وموظفو الشركات العسكرية الامنية الخاصة. شركات الحماية الامنية شركات الأمن الخاصة شركات الحماية الامنية. شركات الأمن الخاصة، الموظفون الامنيين، المتقاعدون، المقاولون، ايا كانت تسميتهم، فهم ليسوا اكثر من عناصر ارتزاق او مرتزقه افراداً كانوا ام مجاميع، ظهروا بوضوح في الثلث الاخير من القرن الماضى كظاهرة ملموسة خاصه في الدول الافريقية التي غادرها الاستعمار الفرنسى او البريطانى. بيد ان تاريخهم الحقيقى يمتد الى الايام التي سبقت الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، اذ كانت المطاعم والفنادق عادة ما تعلق لوحات تحمل كتابات تمنع دخول الساقطات والجنود والكلاب على سلوكهم الغير مقبول. كما يعود البعض الى ان امبراطور اليونان كوزينوفون هو اول من جند عتيد الاف يونانى للمحاربة في بلاد فارس مقابل المال<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د.مهند العزوي، غداً العراق مثل أمسه: الأسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة. صحيفة العرب الأسبوعى ٢٠١٠/٩/٤.

<sup>2</sup> New York Times, 17-4-2009, P.3.

<sup>3</sup> جير مي سكيل، بلاك ووتر.. المرتزقة قادمون، ترجمة فاطمة نصر وحسام ابراهيم، القاهرة، دار السطوة، ط٢٠٠٧، ص٢٣.

<sup>4</sup> بسام العسلى، جيوش المرتزقة وحروب المستقبل، مجلة الحرس الوطنى السعودى، ٢٠٠٥، ص٢١. وكذلك انظر: المرتزقة العراق، عن مجلة الايكونومست، ترجمة محمد على حريصى، صحيفة السفير اللبنانية في ٨ تشرين ٢٠٠٦.

يعد  
المتقا  
عسك  
بحرس  
شعبا

الدولى  
الخاص  
الخاص  
تأسيس  
١٩٦٦  
وزارة ا

في آر)

بريطانيا

في افريقيا

تأثيرا بال

السوسما

صاحب الذ

اسمح لل

تقبل مع

وقد ترك الاستعمار الغربي لدول العالم الغربي والاسلامي في افريقيا وآسيا خلفه ظاهرة خيضة تسمى المرتزقة او mercenaries وهي عبارة عن مجموعات من العسكريين الغربيين المتعاقدين ممن يبيعون خدماتهم العسكرية للحكومات او رؤساء دول وصلوا الى الحكم بانقلابات عسكرية مدبرة وبغير رغبة شعوبهم حتى اصبح من الطبيعي ان تشاهد حاكما من دول العالم الثالث يحرسه مرتزقة اجانب، او حكومة دكتاتورية تستأجر عملاء ومرتزقة اجانب لحمايتها بقوة السلاح من شعبها والتصدي لحركات المقاومة الوطنية .

وساعد انتشار هذه الظاهرة في الربع الاخير من القرن الماضي ظاهرة الصراع والتنافس الدولي على ثروات العالم الثالث .وانشأت اول شركة لذلك من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة (جيم جونسون) وكانت زبائنه شخصيات سياسية وتجارية دولية، ثم انتقلت المهام من الأمنية الخاصة الى المشاركة في النزاعات .كما حدث في انغولا وزائير ثم انتقلت الفكرة الى امريكا وبدأو في تأسيس شركات امن خاصة وكانت اهمها (كي بي آر) المملوكة من طرف (هيلبرتون) منذ عام ١٩٦٦ ثم نوعت نشاطها من عام ١٩٨٠ الى بناء علاقات بأجهزة الاستخبارات البريطانية والامريكية بوزارة الدفاع<sup>١</sup>.

ومن ابرز اللاعبين الاساسيين في هذا السوق هي الشركات الامريكية خاصة شركات (كي بي آر) و(بلاك ووتر) و(دين كورب) وقد قدمت جنود في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١<sup>٢</sup>. وقد تطورت هذه الشركات فنشأت شركات عسكرية (قطاع خاص) في الولايات المتحدة وفرنسا وبرطانيا واسرائيل وجنوب افريقيا وغيرهم من الدول تقدم خدمات قلب نظم الحكم كما حدث باستمرار في افريقيا او حماية آبار بترولية، او حماية رؤساء، او القيام بقمع تمرداته الداخلية وقد اثرت العولمة كثيرا بالغاً على نمو الشركات كشركات استثمارية عابرة للقومية او الجنسية. بحيث اصبحت لهذه المؤسسات الضخمة والمندمجة دورا كبيرا في رسم بعض السياسات الخاصة لبعض الاطراف على صلب القواعد السائدة في الدولة القومية. فالاخيرة لم تعد تتحكم بوسائل الانتاج في هذا العصر حيث سبغ للقطاع الخاص دورا رياديا في توجيه الدول حتى لو اقتضى الامر تغييب الدولة ومؤسساتها مقابل مصالح فئات مختلفة ومن هذه الشركات اخذت دورا رياديا في توجيه مصالح الدول القومية

<sup>١</sup> كسندر كوكبرن وجيفري سانت كلير، التحالف الأسود : وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة، ترجمة أحمد محمود، بيروت، مشروع القومي للترجمة، العدد ٤٤٦، ط٢٠٠٢، ص١٧ وما بعدها.

<sup>٢</sup> نفيق المدني، دور المرتزقة في الحرب الأمريكية على العراق، صحيفة المستقبل اللبنانية في ١ آذار ٢٠٠٧.

- ٣- المتعلقة بتوفير الأمن والحماية وهي تعبير للمزاوجة بين القطاعين العام والخاص حيث يوكل الأول للثانية بعض المهام التي تدخل في صميم عمله ليقوم بها<sup>١</sup>.
- ٤- ومع زيادة الصراعات الدولية على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني فقد انتشرت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة للقيام بوظائف جديدة كانت من قبل تدخل ضمن مهام الجيوش الوطنية كتأمين امداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح والقتال ايضا كما جرى في حروب اهلية في بعض الدول الافريقية وفي يوغسلافيا السابقة وفي افغانستان وفي العراق حالياً<sup>٢</sup>.
- ٥- والمرتزة هو اسم يطلق على طبقة من المحاربين المحترفين الذين يقدمون خدماتهم لمن يطلبها نظير اجر معين، دون اعتبارات خلقية او قومية<sup>٣</sup>.
- ١- أي بعبارة اخرى المرتزة هو قيام شخص او اشخاص باعمال عنف مقابل اجر مادي محض بحيث لا يوضع للأخلاق والقوانين أي اعتبار، وعلى ان لا يكون عضواً في نزاع مسلح شاركت او تشارك فيه القوات المسلحة النظامية لبلده ضد دولة اخرى<sup>٤</sup>.
- ٢- نستشف مما سبق الى ان شركات الأمن على مختلف مسمياتها كانت ضاربة في القدم وتعددت وتطورت بتطور المصالح وتعقدتها وتشابكها وزيادة تنافس الدول، وزيادة السياسات التدخلية للولايات المتحدة في العالم بعد منتصف القرن الماضي وصولاً للمرحلة الراهنة.
- ٥- ثانياً: اسباب نمو الظاهرة الاطار القانوني حولها
- ١- يرجع ظهور شركات الأمن وانتشارها في العالم الى اسباب سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية ودينية ف فيما يتعلق بالاسباب السياسية، فهي عديدة ومرنة ومحتملة واكثر قابلية للقبول والتصديق، يبرز اولهما: وجود هدف استراتيجي نحو الهيمنة او السيطرة من قبل دول طامعة أو طامحة بخيرات شعوب اخرى فتجدد ماتجدد في سبيل ذلك.
- ٢- انحسار ظاهرة الاستعماري التقليدي والتحول الى ظاهرة الاستعمار الحديث الذي يتبع وسائل اخرى للسيطرة او الهيمنة.

السيد يعين،

شعرية شفيق

عبد الله و

٢٠٠٢

سنة

الجامعة

<sup>1</sup> Robert Keohane, After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton University Press, 1988, PP .11-12

<sup>2</sup> Robert Goodin (How Amoral .Is Hegemon?) Perspectives on politics, 1-1-2003, PP124

<sup>3</sup> أحمد عطية الله، القاموس السياسي، بيروت، دار النهضة العربية، ط١٩٥٩، ص١٦٦.

<sup>4</sup> المصدر نفسه.

- ٣- تفشي ظاهرة الارهاب مما استدعى الامر مكافحتها وكانت خير وسيلة تلك القوات لتخصصها في الاعمال غير العقلانية او الاخلاقية لمواجهة الارهاب الدموي غير الأخلاقي.
- ٤- رغبة بعض الدول في النفوذ والهيمنة على مقدرات دول عديدة في العالم فكانت آلياتها ووسائلها تلك القوات<sup>١</sup>.
- ٥- تداخل السلطات في الدولة، اذ تبرز سلطة على اخرى وترغب في الهيمنة على باقي السلطات عبر تلك القوات الخاصة<sup>٢</sup>.

الاسباب العسكرية. فتدور في النقاط التالية :

- ١- الرغبة في تنفيذ عمليات خارجية عن القانون من قبل دولة ضد حكومة دولة اخرى .اي القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات كما يحدث في بعض الدول الافريقية.
- ٢- الرغبة في عدم التضحية بافراد الدولة الاصليين بالحروب والتغطية على الخسائر بواسطة المرتزقة والقوات الخاصة.
- ٣- القيام بعمليات قذرة لاتقدر الدولة على سلوكها لانها تضعها في مواجهة مع القانون الدولي<sup>٣</sup>.
- ٤- تفشي وانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية واعتلاء حكام غير شرعيين للحكم مما يجعلهم متمسكين باللجوء الى حماية تلك القوات لهم.
- ٥- وجود اعداد كبيرة من المتقاعدين والعاطلين من العسكر في دول معينة ، او خارجة من الحرب ، فتم استغلال خبراتهم مالياً في اعمال عسكرية خاصة.
- ٦- تنامي ظاهرة المجمع الصناعي العسكري الامريكي ودوره في السياسة الخارجية الامريكية وانعكاسات ذلك على تنامي ظاهرة تلك القوات<sup>٤</sup>.
- ٧- رغبة الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الاخيرة بخصخصة الحروب بالاعتماد على تلك الشركات، وهو ما يحصل الآن في تعدد الشركات الأمنية الخاصة التي تنفذ اجندات امريكية.

السيد بسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ٩٨.

السيد شفيق بسيوني وآخرون، العلاقات الدولية والنظم الدبلوماسية والاقتصادية، جامعة حلوان، كلية للتجارة، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

عبد الله يوسف سهر، دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠ تشرين

٢٠٠٧، ص ٢٤.

حسن سلوم العامري، المجمع الصناعي العسكري والأعلام ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، اطروحة دكتوراه في الدراسات

السياسية، جامعة المستنصرية ٢٠٠٤، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية .

اما الاسباب الاقتصادية: فتدور حول النقاط التالية:

- ١- الرغبة في ايجاد تلك الشركات كقطاع خاص ينهض بمهام رفع الابعاء الوطنية عن الدولة
  - ٢- انتشار البطالة في اغلب الدول مقابل ماتدره تلك الشركات من تجارة مربحة لمالكها.
  - ٣- وسيلة من وسائل كسب الرزق خاصة في الدول الغنية التي يترفع ابناءها عن الدفاع عن بلدهم خاصة دول الخليج العربية الستة المنضوية في مجلس التعاون الخليجي<sup>١</sup>.
- واخيراً الاسباب الدينية : وتقف في مقدمتها ما يأتي:

- ١- المبررات الايديولوجية للحروب بدافع ديني كحروب من اجل حماية الدين المسيحي او حروب صليبية.
  - ٢- المبررات الصهيونية، ومنها الفكر المحافظ في الولايات المتحدة المغلف بايديولوجيا المسيحية الصهيونية ومنطلقاتها لتخليص العالم من الشر او بعث الخير والسلام للعالم على حد تعبيرهم<sup>٢</sup>.
- اما الاطار القانوني حيالها، فالقانون الدولي قد كفل امكانية الدفاع عن الدول التي تتعرض للعدوان، وكفل حق مساعدة حركات التحرر الوطني، ولكن حيال المرتزقة كان موقفه واضحاً ولكنه غامضاً في ذات الوقت، فالوضوح هو الزام كافة الشركات الخاصة بالخضوع لاحكام القانون الدولي الانساني ومواجهة المسؤولية الجنائية عن أي انتهاكات يرتكبونها، ويسري ذلك سواء اكانوا مستخدمين من قبل دول او منظمات دولية او شركات خاصة.
- كما تلزم اتفاقية جنيف الجيوش اثناء الحروب ، التمسك بالقانون الدولي من قبل الجيوش المتحاربة، وحماية المدنيين العزل<sup>٣</sup>.
- بيد انه كان غامضاً بعدم التحديد او التمييز، فبموجب التعاريف الواردة في البروتوكول الاول الاضافي الى اتفاقيات جنيف وغيره من المعاهدات ذات الصلة حول تعريف المقاتلين وتمييزهم عن المرتزقة، يرى البعض ضرورة التفرقة بين مهام شركات الحماية الامنية والمهام التي كانت تتناط بجيوش المرتزقة والمحظورة حسب اتفاقيات جنيف<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> عادل سليمان ، دول الخليج والأمن الذاتي، صحيفة الراية القطرية، ٢٢ ايلول ٢٠٠٨.

<sup>٢</sup> للمزيد حول اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، انظر: بلاكر، اصول التطرف: اليمين المسيحي في امريكا. ترجمة هبة رؤوف وشرع عبد الوهاب. القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

<sup>٣</sup> خصخصة الحرب والتفويض الخارجي للمهام العسكرية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، ٢٣ آيار ٢٠٠٦.

<sup>٤</sup> خوسيه ل. جوميز ديل برانو، خصخصة الأمن والحرب في الموقع الإلكتروني:

وكان تحقيق اجراء الجيش الامريكي قد برأ شركة امن بريطانية من ارتكاب مخالفات جنائية ، واطلق الجيش الامريكي التحقيق بعد ما اظهر شريط فيديو على الانترنت متعاقداً من شركة ( ايجيس ) البريطانية للخدمات الامنية خلال اطلاق نار على سيارات مدنية في العراق .  
واوصى التحقيق بعدم توجيه تهم، كما وجد تحقيق اجريته الشركة، ان الحادث لا يتنافى مع القواعد المتبعة بشأن استخدام القوة من قبل الافراد المدنيين العاملين في هذه الشركات.  
وفي العراق اصدر مدير سلطة الائتلاف المؤقتة قرار رقم ١٧ في حزيران ٢٠٠٤ يمنح حصانة الحصانة الى المقاولين من أي ملاحقة قضائية خلال السنوات الثلاث الاولى من حكم الادارة المؤقتة .

وقد تغير وضع القوات في العراق بعد حادث المنصور في بغداد حين عمد المقاولون في شركة بلاك ووتر للأمن والمسؤولون عن حماية وفد من وزارة الدفاع الامريكية الى فتح النار عشوائياً على المواطنين مما ادى الى مقتل (١٧) مواطناً بمن فيهم بعض الاطفال، وادت الحادثة الى طرد شركة وتعليق جميع نشاطاتها في البلاد وعلى اثر ذلك تم اعادة تقييم وضع الشركات الامنية الخاصة في البلاد<sup>١</sup>.

وبالرغم من ان ظاهرة المرتزقة ليست جديدة، الا انها قد تنامت منذ وصول الرئيس بوش الاب للبيت الابيض، والذي عمل ابنه على ازدهارها على مستويات غير متوقعة من خلال ما يدعوها بالحرب ضد الارهاب في ٦٠ دولة او اكثر يصفهم بالزوايا المظلمة من العالم.  
لقد حولت الادارة الامريكية الاتفاقية الدولية ضد تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي اقرتها منظمة الامم المتحدة عام ١٩٨٩ والتي وقعت عليها ٢٩ دولة حتى الان، مثلها مثل اتفاقيات اخرى كثيرة، الى مجرد حبر على ورق.

اما الغموض الاخر فهو في القانون الدولي تجاه المرتزقة، متمثل بان القانون الدولي يحظر حرد العمل كمرتزقة، لكنه لا يحظر التعاقد بعمل ما. ان المشكلة تكمن في ان التشريع، نظراً لكونه علمي، لا يدركهم سواء لدى التعاقد او لدى انتهاك حقوقهم فالعمل كمرتزقة محظور، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للتعاقد.

<http://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/>

<sup>1</sup> Times, No. 4, 29 April, 2009, P. 7.



وقد تم اعتقال عناصر من فرق الموت البريطانية متخفين بملابس عربية في البصرة في ١٩  
يول ٢٠٠٥ وتم تحريرهم من قبل قيادة القوات البريطانية المتمركزة بالقرب منها فوراً.<sup>١</sup>  
ناهيك عن حالات التفجير التي كانت تقوم بها تلك القوات من المرتزقة في بغداد وبقية  
المحافظات. وقد استغلت تلك العناصر التفويض غير القانوني لها وعلى حساب مصلحة البلد.  
فحين كان محمود المشهداني رئيس لمجلس النواب وبعد يوم من تعرضه لمحاولة اغتيال  
داخل المنطقة الخضراء اعلن عن لجنة أمنية متخصصة ستقوم بالتعاقد مع شركة أمنية من جنوب  
عراقياً مما اثار استياء اوساط عراقية، اذ ان ايكال مهمة الامن والحماية الى جهة غير حكومية يعد  
تزل عن اهم مكون من مكونات السيادة في اي دولة.<sup>٢</sup>

الناحية الاخطر ان اغلب المرتزقة من هذه القوات تعمل باجندات خاصة لخدمة الاهداف  
الامريكية في سبيل الحصول على الجنسية الامريكية (الكارين كارت) على سبيل المثال. مما يجعلهم  
يصلون مختلف الاعمال القذرة من الحصول على ذلك.<sup>٣</sup>

وفي ظل حالة الفلتان الامني والخوف الذي يعتري عمل هؤلاء جعلهم يتصرفون بصورة غير  
منظمة، والامر الذي تسبب في حالة اللامبالاة وهو ما انعكس في تصعيد وقتل اي شخص يجتاز  
المركبات التي يستقلونها مما زاد من آف القضايا المرفوعة لدى القضاء العراقي بحقهم ، وجعل  
الحكومة في حرج بين تأمين حياة المواطن العراقي وعدم وجود مسوغ قانوني او قضائي لملاحقة  
هؤلاء.<sup>٤</sup>

وقد اسقطت محكمة فدرالية امريكية التهم الموجهة الى عناصر شركة بلاك ووتر الامنية بقتل  
١٧ عراقيا في بغداد بساحة النور عام ٢٠٠٧.

وما يؤسف له حقا وجود مرتزقة عرب في تلك القوات من اللبنانيين الذين انظموا باعداد كبيرة  
الى صفوف المرتزقة وبرواتب شهرية تتراوح بين الف واربعة الاف دولار شهريا. وهي رواتب متدنية

<sup>١</sup> رعد عبد الكريم احمد ، المرتزقة ودورهم القذر في العراق ،صحيفة المراقب العراقي ، ٢١ أيلول ٢٠٠٩.

<sup>٢</sup> اثار هذه التصرفات من قبل الادارة الأمريكية حفظة دول عديدة . لأن الولايات المتحدة تستغل رعاياها باعمال قذرة من التوسع  
الحصول على الجنسية الأمريكية.

<sup>٣</sup> حول القوات الأمنية الخاصة في العراق ،صحيفة المراقب العراقي، ٢٨ تشرين اول ٢٠١٠.

<sup>٤</sup> مرتزقة لبنانيون يعملون في العراق ، عن ميدل است أون لاين في ٨ حزيران ٢٠٠٤.

- قياسا برواتب الفرنسيين والامريكان، او حتى الكرواتييين التي تصل رواتب البعض منهم ما بين الف وعشرة الاف دولار في اليوم الواحد<sup>١</sup>.
- ويبدو ان المحترفين في القتل هم الذين يتفاوضون تلك الرواتب المغرية وخاصة القناصة ، يصل اجر الواحد منهم الى ١٥٠٠ دولار يوميا. والولايات المتحدة استخدمت منهم في الحرب من تج الخبرة في الحروب ومكافحة الارهاب<sup>٢</sup>.
- وتعد شركة بلاك ووتر الامريكية للمقاومات العسكرية من بين اكبر الشركات واكبر قاعد عسكرية في العالم حيث تظم معسكرات تدريب هائلة وعشرات الطائرات و ٢٠ الف جندي مدربين كما تحظى بعلاقات وثيقة مع سلطات البنتاغون والبيت الابيض. وقد تم تاسيسها عام ١٩٩٦ من قبل احد العناصر السابقين في القوات البحرية الخاصة وتضم ٥٠ شركة متخصصة. وتدعوا نفسها افضل شركة عسكرية متخصصة في العالم. وهي تحتل معسكر تدريبي في الولايات المتحدة تبلغ مساحته ٢٥ كم مربع ،حيث قامت بتأهيل اكثر من ٥٠ الف متخصص في الحرب والقمع.
- وذكر في صحيفة السبيل اللبنانية، ان المرتزقة الاربعة الذين قتلوا في الفلوجة وتم التمثيل بجثثهم كانوا من شركة بلاك ووتر التي قتلت عدد غير محدود من المدنيين في الفلوجة عام ٢٠٠٤.
- نستنتج مما تقدم ان المهام الموكلة لتلك الشركات اصلا هي الاعمال القذرة التي تقوم بها على ارض الواقع مما يرتب اشكالية قانونية وسياسية للحكومات التي تعتمد عليها كنهج في سياستها وتخطيطها الاستراتيجي.

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

-٨

-٩

-١٠

#### رابعا: انواع الشركات الامنية في العراق

- تشكل الشركات الامنية القوة الكبيرة الثانية في العراق بعد الجيش الامريكي والصورة التي تضعها الشركات غالبا لتجنيد قواتها تخفي مهامها الحقيقية. اذ غالبا ما تظهر صورة انسانية غالبا كاطعام طفل جائع او ايواء مهاجرين من النزعات واطعامهم وحمايتهم.

-٨

-٩

-١٠

<sup>١</sup> وسام الاسدي، المرتزقة مقاولو قتل صحيفة الخليج في ٢٧ آيار ٢٠٠٤.

<sup>٢</sup> عز الدين أحمد ، يستنزفون ريع الموازنة العسكرية، صحيفة السبيل اللبنانية، ٥ نيسان ٢٠٠٤.

<sup>٣</sup> ميشال سايبان، المرتزقة في العراق نهاية مثيرة للجدل ، عن مجلة الايكونومست، ترجمة محمد علي حريضي، صحيفة السفير اللبنانية في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

ونظرا لاهميتها في العراق ، ذكر ان ثلث الميزانية التي خصصت للعمليات العسكرية في العراق والمتضمنة ايضا عمليات وسط اسيا وافغانستان (٨٧ مليار دولار) سيتم انفاقها على عقود مع الشركات الخاصة<sup>١</sup>.

واشارت الاحصائيات الى وجود اكثر من ٢٠ الف مرتزقة في العراق عام ٢٠٠٤ ثم اصبحوا ١٠٠ الف عام ٢٠٠٦ ثم من ١٣٠-١٦٠ عام ٢٠٠٧ مع العلم ان عمل هذه الشركات مع قوات الاحتلال في العراق مستور بالتعتيم الاعلامي من حيث المهام والعدد الحقيقي لخسائرها في العراق. فتراد هذه الشركات لا يرتدون الزي العسكري مما يجعلهم خارج الاحصائيات الرسمية التي يتولى الصاغون الاعلان عنها، علما ان شركات رومانية وبريطانية ومن جنوب افريقيا اغلقت ابوابها وعادت الى ديارها على اثر تكبدها خسائر مادية وبشرية في اول سنوات الاحتلال الامريكي للعراق.

ومن اهم الشركات العسكرية والامنية التي عملت في العراق:

- ١- واين كروب: وهي امريكية وعرف عنها توفيرها المرتزقة للكيان الصهيوني لقتل اطفال فلسطين ، وهي مسؤله عن حماية اغلب السفارات الامريكية بالعالم.
- ٢- كيلوج براون وروت :وهي بريطانية تعمل في مجال صيانه الثكنات واعداد الطعام ونقل التجهيزات وخدمات الماء والكهرباء
- ٣- ارنيس لخدمات الامنية: وهي امريكية لها ٦٥٠٠ مرتزق يؤمنون حماية المسؤولين الكبار وحماية انايبب النفط.
- ٤- ساندلاين انترناشيونال: وهي بريطانية لخدمات التنسيق الامني.
- ٥- بلاك ووتر: وهي امريكية موجودة بعنوان اخر بعد طردها عام ٢٠٠٧.
- ٦- فينيل كور: وهي امريكية وتقوم بتدريب عناصر الجيش العراقي الجديد.
- ٧- كوستر باتلز للخدمات الامنية: وهي امريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي وتأمين التموين ومهام النقل.
- ٨- ارمور كروب انترناشيونال: وهي امريكية لعمليات الامن الدفاعي والتدريب.
- ٩- ستيل ماونديش: وهي امريكية مختصة في مكافحة الارهاب.
- ١٠- كونترول ريكس كروب: وهي امريكية تقوم بتقديم الاستشارات الامنية وخدمات الحراسة المدنية<sup>١</sup>.

ويقال ان عدد الشركات الامنية الامريكية في اخر يوم استقال فيه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد نهاية عام ٢٠٠٦ قد وصل مقارب الى عدد القوات الامريكية ، وهو بند احصائي غير مسبوق في الحروب الحديثة.<sup>٢</sup>

والرواتب العالية التي يتقاضاها المرتزقة هي السبب في دفع الانتساب الى الشركات، إذ قد اكثر من ١٠٠ شخص من وحدة الحماية الخاصة لرئيس الافريقي (ثابو مبيكي) استقالتهم لأجل الذهاب الى العراق، وقد اغرتهم الرواتب العالية التي تصل من ٥-٢٥ الف دولار شهريا وهي ٣-٦ اضعاف ما كانوا يتقاضونها.<sup>٣</sup>

لذلك يقدر مدير العمليات العسكرية في وزارة الداخلية العراقية عدد الشركات الخاصة والاحدية والوطنية التي تتولى مهام الامن في العراق ب(٢٣٦) شركة. ولعل ما يثير الاهتمام هو ان غالبية (٢٠٠ شركة) غير قانونيين، ليس فقط لافتقارهم للسجل التجاري، وانما كذلك لعدم وضوح ماهية مهامهم. ويعترف المسؤول العراقي بأن غالبية مالكي تلك الشركات متورطون في اعمال ارهابية.<sup>٤</sup>

ويذكر انه في السفارة الامريكية وحدها ٥٢٧٣ من المتعاقدين يقومون بدعم أنشطة الشركة الامريكية في العراق، إضافة الى ٣٩٣٤ من المتعاقدين الذين قاموا بدعم أنشطة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. وفي نهاية عام ٢٠١٠ كان هناك ما يقرب بين ١٤,٥٠٠ من المتعاقدين لتقديم خدمات امنية لوزارة الدفاع، ويتوقع انخفاضها بعد الانسحاب الامريكي ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد فلا تزال الشركات الامنية الخاصة تتغلب على تأخر الحكومة العراقية في تسجيل الاسلحة وترخيص المركبات.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> جيرمي سكيل ،بلاك ووتر:المرتزقة قادمون،مصدر سبق ذكره،ص ٩١.

<sup>٢</sup> Pratap Chatterjee, Ex-Sas Men Cash in an Iraq Bonanza, Corp Watch Website , gune 9<sup>th</sup>, 2004.

<sup>٣</sup> سكيل ،بلاك ووتر،مصدر سبق ذكره.

<sup>٤</sup> التقرير ربع السنوي ونصف السنوي الى كونغرس الولايات المتحدة،المفتش العام الخاص. لأعادة اعمار العراق،واشنطن تشرين الثاني ٢٠١١.

<sup>٥</sup> نهائيات غير محسومة : قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وأنسحابها.تقرير الشرق الأوسط ٩٩،واشنطن، ٢٦ تشرين اول ٢٠١٠،ص ١٦.

ويظهر مما تقدم ان حجم ونوع الشركات الامنية الخاصة العاملة في العراق ذات مهام خطيرة استراتيجية.

#### خامساً: الانسحاب الامريكي من العراق

في الاول من ايلول ٢٠١٠ اعلن الرئيس باراك اوباما انتهاء المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق، قبل ذلك بأسبوعين كان اللواء المقاتل قد عبر الحدود الى الكويت تاركاً وراءه اقل بقليل من ٥٠٠٠٠ جندياً امريكياً تتمثل مهمتهم الرئيسية بتقديم المشورة والمساعدة لقوات الامن العراقية حتى سحبهم في نهاية عام ٢٠١١.

واشار مسؤول في البنناغون ان مهمة المتبقي من القوات هي ثلاث ، التدريب والتجهيز وتقديم المشورة والدعم لقوات الامن العراقية وعمليات مكافحة الارهاب التي تتم بالمشاركة مع القوات العراقية صاية وتمكين الشركاء المدنيين الدوليين في جهودهم المنصبة على بناء القدرات. وذلك من خلال ستة نية مشورة ومساعدة وقوة مشورة ومساعدة.

وتتذرع القوات الامريكية بقلق حول احتمالية عودة العنف للعراق بانسحاب القوات الامريكية التواجد المستمر من دول الجوار للعراق وعودة الجماعات المسلحة واحتمال حدوث انفجار سياسي حتى ان يهيبى لحرب اهلية<sup>١</sup>.

ان وجود اعداد كبيرة من المتعاقدين الامنيين سيحلون محل القوات الامريكية المنسحبة يقيمون في قواعد عمل ثابتة، تثير الحفيظة من تحولها الى شكل من اشكال الاستعمار الاستيطاني. ومع حالات عدم الاستقرار الأمني لأمد بعيد فان هذه الشركات الربحية لا بد لها من ان تستعين بموظفين محليين او عابدين بالتعاون مع شركات استجلاب المتعاقدين الامنيين.

ومع الخروج الامريكي فان هؤلاء سيكونون بمثابة عصابات منظمة ستأخذ على عاتقها مهمة البحث المؤتمن مقابل ثمن على مصالح الامريكي الذي يريد البقاء بعيداً عن مصادر الخطر المباشر، تحول البديل كوكلاء عنهم في تلك المجالات الربحية والامنية<sup>٢</sup>.

وتتاور الولايات المتحدة المأزومة في افغانستان بالرابط بين تقديرات القادة الميدانيين المربكين للحوال على الارض في العراق، وبين الالتزام بالمواعيد للانسحاب النهائي منه، وهي

<sup>١</sup> الحامد، العراق بعد امريكا، العراق أونلاين في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٠.

<sup>٢</sup> الحامد، عراق ما بعد امريكا، واقع الانسحاب وصورة المستقبل، بغداد، مركز بغداد للدراسات، تشرين اول ٢٠١٠، ص ٦٩-٧١.

استراتيجية امريكية معتمدة منذ سنوات تهدف لانجاز مهام الحرب في العراق وتامين مصالح الولايات المتحدة بما فيها عدم الاضرار بسمعتها في المحيطين العربي والاسلامي، وكذلك في الداخل الامريكي مع عدم اغفال تدريب القوات العراقية للحيلولة دون سقوط العراق في ايدي الحركات الارهابية. وحيث ان الاستقرار الأمني هو معيار الاحوال على الارض وهو من وجهة نظر قوات الاحتلال، يتناسب عكس مع عمليات المقاومة في العراق، ومع اختلاف ما يعنيه الاستقرار الأمني من وجهة نظر المواضع العراقي.

فان هذا الاختلاف يتيح لقوات الاحتلال التعاطي معه، بما ينسجم وحاجاتها الامريكية في افغانستان، قد يغري القوات الامريكية بالبقاء في العراق الى آجال غير محددة في نهاية عام ٢٠١١. او حتى عودة الكثير من القوات ثانياً حسب مقتضيات الاوضاع في العراق، وكذلك شكل التوتر بين اسرائيل وايران مستقبلاً، مع الاخذ بالحسبان احتمال تعديل اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين البلدين<sup>١</sup>. ويرى البعض ان الانسحاب ربما جزئي أو وهمي؟

إذا ما هي استراتيجية الخروج من العراق؟ هل هي بهدف البقاء فالامر سوف لا يتجاوز سحب بعض الفرق والاولوية، واعادة نشرها من جديد، هناك بالعراق، او من خلال تحويلها الى افغانستان. وثمة امور قاطعة تحد او تمنع استراتيجية الانسحاب، لعل ابرزها ما يأتي:

- ١- ان الامريكان لم يأتوا للعراق لينسحبوا منه، بل اتوه لوضع اليد على ثرواته ومقدراته لامد غير محدود، او الاستفادة من موقعه الاستراتيجي.
- ٢- ان حجم الخسائر المالية والبشرية التي دفعها الامريكان تقف بالضد من مصداقية الانسحاب.
- ٣- ان الامريكان لا يتركون العراق ويعلمون جيداً انه سيكون لقمة سائغة للقوى الاقليمية المحيطة به.
- ٤- ان الامريكان يعلمون جيداً ان أي انسحاب سيخدم عودة القوى الارهابية في هذا التوقيت، يعني استحالة الانسحاب الكلي.
- ٥- ان الامريكان قد نجحوا ويكل المقاييس في تفصيل خارطة العراق الجديد على مقاس يريدون، فحولوه الى حل وملل وطوائف بلباس الاحزاب، مما يعني امكانية الحرب الطائفية والعرقية والدينية، في العراق بعد الانسحاب. وهو مبرر يقود بعضهم للمطالبة ببقائهم.

<sup>١</sup> د.مهناذ العزاوي، غدا العراق مثل أمس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

٦- ان المتغيرات الدولية والخوف من تراجع الهيمنة الامريكية سبب آخر يمنع الانسحاب الكامل من العراق.  
واخيراً نعتقد ان الولايات المتحدة تبعاً لذلك ستكون غير جادة بانسحاب كامل وان ما تطلقه خدمة لاجندة سياسية وانتخابية .

#### سادساً : مستقبل الشركات الأمنية

تؤشر الدلائل على ان جميع المؤشرات تدفع باستمرار القوات الخاصة لتلك الشركات في العراق ، فلا زالت نوايا الاحتلال تجاه العراقيين غير واضحة ، وثقته بامكانية البقاء مهزوزة فلا بد من آليات جديدة بديلة تستخدمه ان ركز العراق على اجلاء القوات النظامية . والوظيفة هي ذاتها لا بل اكثر ابناءً للعراق في حالة بقاء تلك الشركات وقواتها العاملة .

ويتوقع المحلل الدبلوماسي (بدرج يسميتش ) ، انه في حالة انسحاب الولايات المتحدة فسوف يحل محلهم المزيد من المتعاقدين ، وتعد تلك التجارة مربحة للغاية بالنسبة للجيش والحكومة الامريكيتين ، اذا اخذنا في الاعتبار اننا بصدد اجراء بسطاء ينشدون الثراء ، وانهم لدى مصرعهم لن يتم احصاؤهم في القائمة الرسمية الدسمة للقتل ، وبالتالي فلن يجد الجيش والحكومة الامريكيتين انفسهما مقمحان في مجادلات قانونية او معرضان لضغط الرأي العام<sup>١</sup>.

لقد اصبح نشاط القطاع الخاص وشركات الحماية من الامور الحيوية في الفكر الاستراتيجي لعسكري للولايات المتحدة ويعلق احد مسؤولي البنتاغون ان اصبح الاعتماد على هؤلاء امراً حيوياً ، بحيث لا يمكن تخيل دخول الولايات المتحدة في حرب ما دون مساعدة هذه الشركات الخاصة.

والامر الابلغ ان الكثير من العمليات السرية اصبح العمل بها من خلال القوات النظامية يضعها تحت طائلة القانون والفضائح السياسية ، وان قيام الولايات المتحدة باي اجراء عسكري يعني ان يتم عبر اروقة البرلمان او الكونغرس وما يلاقيه ذلك من مساومات ومن تعارض فلا بد من قناة جديدة وآليات جديدة تمر عبر تلك الشركات.

المسألة الاخرى ان سياسات الرؤساء الامريكان البراغماتية لخدمة وتقوية نفوذهم وتنمية صاعات المصالح المساندة لهم او للحزب التي اوصلتهم لابد لهم من مصادر قوة مالية او تنفيذية ، اصبحت الشركات تقوم بها وتنفذها .

<sup>١</sup> باسل يوسف النيبب، المرتزقة جيوش الظل ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

إذا نستنتج من ذلك ان اغطية الاعلان عن الانسحاب ستتحول عبر خصخصة الحرب والاحتلال الى زيادة الاعتماد على تلك الشركات في المرحلة اللاحقة لما بعد ٢٠١١.

#### الخاتمة

نستنتج مما تقدم الى ان الشركات الامنية وخاصة الامريكية العاملة في العراق هي احدى ادوات الاحتلال ووسائله لتنفيذ اهدافه الخاصة .

وطالما ان المشروع الامريكي في العراق لم يعد مستكماً كما يصرح به الساسة الرسميون والمحليون ، فمن قبيل النكتة والسذاجة تصديق مسألة الانسحاب الامريكي ، فهي لعبة من نظريات اللعب التي اعتاد الامريكان سلوكها ازاء الدول التي يغامرون الى احتلالها او يعدونها احدى الفرص التي لا يمكن التفريط بها .

لذلك منتهى البحث وختامه ان العراقيين سيخرجون وعبر اتفاقية سحب القوات من العراق الى اتفاقات جديدة للخروج النهائي لقوى الاحتلال، والمتغيرات السياسية الدولية الداخلية والاقليمية والدولية كفيلة بتحطيم آمال وخطط الولايات المتحدة المحتملة وغير المحتملة.

مقدمة

أوروبا

الاستثمار

الأمريكي

وسلام

شرق أو

حروب

وتلك الم

النول مر

خلاله تلاء

الاقتصاد

اقتصادية

الأمريكي،

الاتحاد،

المعنى العام